

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1998/85/Add.1
16 March 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٤ من جدول الأعمال

فعالية عمل الهيئات المنشأة بموجب صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

إضافة

١- تتضمن هذه الإضافة تعليقات حكومتي نيوزيلندا والسويد على التقرير النهائي الذي أعده الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان عن تعزيز فعالية نظام معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (E/CN.4/1997/74)، وهي تعليقات وردت عقب صدور التقرير الرئيسي.

ألف - نحو التصديق العالمي

٢- أعربت حكومة نيوزيلندا عن دعمها القوي لهدف التصديق العالمي على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية الست، ووافقت على النتيجة التي توصل إليها الخبير المستقل وهي أن الأعباء الإدارية للانضمام إلى المعاهدات والإبلاغ بموجبها، وكذلك ما يترتب على ذلك من آثار في الموارد، يمكن أن تمثل عقبة في وجه تصديق دول عديدة على المعاهدات. وأيدت الحكومة بالتالي توصيات الخبير المستقل بشأن تدابير لمساعدة الدول على تنمية طاقة التصديق على المعاهدات الأساسية، بما في ذلك تطوير برامج تعاون تقني محسنة وإشراك الوكالات المتخصصة في توفير خدمات المشورة.

٣- واسترعت حكومة السويد الانتباه إلى أن هدف تحقيق التصديق العالمي على المعاهدات الأساسية الست كثيراً ما أكد، بما في ذلك في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في عام ١٩٩٣. وأقرت الحكومة بلزوم اتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى تشجيع وتيسير التصديق على المعاهدات، بما في ذلك بتوفير التعاون التقني.

باء - مشكلة التقارير التي تأخر تقديمها كثيراً

٤- وافقت حكومة نيوزيلندا على التقييم الذي يفيد بأن واجبات الإبلاغ تشكل عبئاً كبيراً، ولا سيما في حالة الدول التي صدقت على جميع المعاهدات الأساسية الست وفي حالة الدول النامية الصغيرة. ورأت الحكومة من الهام أن يتاح لهذه الدول ما يتناسب من خدمات المشورة والتعاون التقني، ولا سيما عندما يتأخر تقديم هذه التقارير، ورحبت بالاقتراح بأن يقوم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بتوفير المساعدة الخاصة للبلدان النامية التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة، بما في ذلك تقديم المساعدة في عملية التصديق وإعداد التقارير الأولية. وأعربت حكومة نيوزيلندا عن تأييدها، كإجراء في الأجل القصير عندما يتأخر تقديم التقارير كثيراً، لإمكانية فحص حالة الدول بدون وجود تقارير منها، مثلما هو معمول به في بعض الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٥- ورأت حكومة السويد أن زيادة عدد التقارير التي تأخر تقديمها وحالات عدم الإبلاغ تعزى جزئياً إلى افتقار دول عديدة إلى ما يلزم من موارد تقنية أو إدارية أو مالية. ورأت أنه يجدر مواصلة استكشاف إمكانية تخفيف متطلبات الإبلاغ في إطار ظروف معينة. واسترعت الحكومة الانتباه إلى خيار إلغاء التقارير الدورية الشاملة بشكلها الحالي والاستعاضة عنها، في إطار ظروف معينة، بمبادئ إبلاغ توجيهية مصممة حسب حالة كل دولة والتركيز على التزامات معينة متصلة بحقوق الإنسان ذات أهمية خاصة. وعندما تستلزم الحالة، يمكن أن تطلب الهيئات المنشأة بموجب معاهدات إلى دولة طرف ما أن تقدم تقريراً إضافياً يعالج مسائل التنفيذ بصورة أكثر مرونة وتركيزاً.

٦- ووافقت حكومة السويد على أن يحظى بالأولوية برنامج التعاون التقني لإعداد التقارير في حالة الدول المحتاجة إلى المساعدة. وفي حالات عدم الإبلاغ، شددت السويد على أنها ترى غير مقبولة إمكانية إفلات بعض الدول من التدقيق في حالاتها بسبب عدم الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالإبلاغ، بينما تُساءل الدول التي وفّت بتلك الالتزامات بدقة. ووافقت السويد بالتالي على أن تطور جميع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ممارسة يمكن بموجبها أن تفحص، بدون وجود تقرير، الحالة في دولة طرف لم تقدم تقريرها.

دال - المشاكل فيما يتعلق بالوثائق

٧- وافقت حكومة نيوزيلندا الخبير المستقل على أن يجب القيام بالمزيد من العمل بشأن مسألة الوثائق. وأعربت الحكومة عن رأيها أنه ينبغي اقتصار التقارير على ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ صفحة، وتشجيع الدول الأطراف على تقديم معلومات أكثر تفصيلاً، بما في ذلك الاحصاءات ذات الصلة، في مرفق بتقاريرها. ويمكن استبعاد التقارير الأولية من هذا القيد. وأعربت الحكومة عن مساندتها الخاصة للاقتراح باعتماد تدابير خاصة لتبسيط إجراءات الإبلاغ في حالة الدول الصغيرة.

طاء - دمج التقارير والهيئات المنشأة بموجب معاهدات

٨- اقترحت حكومة نيوزيلندا، كإجراء في الأجل القصير، أن تركز التقارير الدورية أساساً على معالجة التعليقات المقدمة خلال فحص التقارير السابقة، وأن تركز كذلك على التطورات الجديدة الهامة. ولن تؤثر هذه العملية في التزامات الإبلاغ بالنسبة إلى التقارير الأولية، التي ينبغي أن تظل شاملة ودعت الحكومة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات إلى توفير المشورة بشأن القضايا التي تود أن تنعكس في التقارير الدورية القادمة. وبينما يمكن أن ينعكس ذلك في الملاحظات الختامية للهيئات، سيكون الإرشاد الإضافي مفيداً لكفالة معالجة أهم القضايا على سبيل الأولوية. وبينت الحكومة أن وفودها ستلتزم هذا الإرشاد في المستقبل.

٩- وأشارت حكومة نيوزيلندا كإجراء آخر في الأجل القصير بأن مواعيد تواريخ الإبلاغ ووتيرة الإبلاغ في حالة الدول الأطراف في عدد من المعاهدات يمكن أن تساعد على تحديد وإزالة ازدواج الجهود، وربما تتيح تقديم صورة أشمل عن بيئة حقوق الإنسان في دولة معينة. ويمكن أن يصاحب هذه المواعيد تطوير نظام كامل للإسناد الترافقي إلى المعلومات المقدمة في التقارير، أو بتقديم وثيقة أساسية أشمل، أو بدمج المعلومات المشتركة بين عدد من التقارير في وثيقة واحدة. واعتبرت الحكومة أن ممارسة لجنة حقوق الطفل التي تتيح معالجة التقارير لمواضيع مشتركة حسب مجموعات مواد متصلة فيما بينها ممارسة تعد نموذجاً مفيداً.

١٠- وبينما اعتبرت بالتالي حكومة نيوزيلندا أن توافر قدر ما من الدمج في الإبلاغ القطري أمر مستحسن، أعربت الحكومة عن انشغالها لأن دمج التقارير الواجب تقديمها بموجب جميع المعاهدات سيصعب كفالة إجراء استعراض ذي معنى لأحكام فرادى المعاهدات. وبالمثل، ولدى فحص إمكانية دمج الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في هيئة واحدة، اعتبرت الحكومة أن قدرة هيئة واحدة على أن تعالج بفعالية المجموعة الكبيرة من قضايا حقوق الإنسان المشمولة بالمعاهدات الأساسية ينبغي أن تكون اعتباراً رئيسياً. وأعربت الحكومة عن مساندتها للتوصية بعقد فريق خبراء صغير لفحص طرائق إدخال المزيد من الإصلاحات على نظام المعاهدات، بما في ذلك إمكانيات دمج الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

ياء - تعديل المعاهدات

١١- وافقت حكومة نيوزيلندا على ضرورة وضع إجراءات تعديل أكثر مرونة للعناصر الإجرائية للمعاهدات الست وذلك من أجل تمكين المعاهدات من الاستجابة لضرورة الإصلاح.

ميم - نوعية الملاحظات الختامية

١٢- أعربت حكومة السويد عن الرأي أنه يجب أن تسعى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات لزيادة تحسين نوعية ملاحظاتها الختامية، إذ ينبغي صياغتها بحيث تكون مفصلة ودقيقة وشاملة؛ فهي إذا لم تكن كذلك فقد تفقد الهيئات المنشأة بموجب معاهدات مصداقيتها وستتقلص الإرادة السياسية لكفالة تنفيذها.

نون - قضايا أخرى

١٣- أعربت حكومة السويد عن بالغ قلقها إزاء العدد الكبير من البلاغات التي ما زالت تنتظر الفحص في الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. واعتبرت أن زيادة عدد الموظفين المتألفين من محامين مهرة ذوي خبرة داخل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ضرورية لعلاج هذه الحالة.

- - - - -